مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (٢)
الإصدار الثاني والعشرون
(١-٢٢) ٢٠٢٤

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ... مصيرٌ غامض لقانون ينتظر التطبيق

سحر أحمد أبو غنيم

طالبة دكتوراه في الحقوق، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الجامعة اللبنانية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٩ يونيو ٢٠٢٤م

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع هيئة مكافحة الفساد في لبنان، نشأتها وهيكلها، واجبات أعضائها، والحصانة الّتي يتمتّعون بها، هذا بالإضافة إلى عملها الإجرائي وصلاحيّاتها المُحدَّدة قانوناً، مع الإشارة إلى أهم المعوّقات الّتي تعترض نشأتها وسبيل عملها. ولطالما كانت نشأتها ترتبط ارتباطاً مُباشراً بمكافحة الفساد في القطاع العام، وما يستدعيه من تطبيق قوانين مكافحة الفساد وبشكلٍ خاص قانون التصريح عن الذمة المالية ومكافحة الإثراء غير المشروع، حيث إنّه يدخُل ضمن جُملة القوانين الإصلاحيَّة الّتي اعتمدها لبنان في الآونة الأخيرة، وأدخل عليها تعديلات جديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ وقواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومع ذلك مازالت هذه القوانين بصورةٍ نظريَّة لا فعاليَّة لها حتَّى اليوم، وإن كانت قد برزت فعاليَّتها بصورةٍ جُزئيَّة. حيث إنَّ الحديث عنها كَثُر بشدَّة في الآونة الأخيرة، وهي بحاجة إلى أن تُباشِر عملها وتُمارس صلاحيَّتها في ظلَّ الوضع الاقتصادي المُتردّي في لبنان بشكلٍ عميق. وخلصت الدراسة إلى وجوب إطلاق فعاليَّة هذه الهيئة، الإسراع في تشكيلها والمُباشرة بأعمالها المُحدَّدة قانوناً، دون وضع العثرات الّتي تحول دون ذلك لأسباب أهمّها التّعطيل السياسي.

الكلمات المفتاحية: الهيئة، الفساد، الإصلاح الإداري، المال العام، التصاريح، الشفافية، النزاهة.

Abstract

This study deals with the Anti-Corruption Commission in Lebanon, its establishment and structure, the duties of its members, the immunity they enjoy, in addition to its procedural work and its legally defined powers, with reference to the most important obstacles to its establishment and the way it operates. Its establishment has

always been directly related to the fight against corruption in the public sector and the implementation of anti-corruption laws, especially the Financial Disclosure and Illicit Enrichment Law, as it is part of a set of reform laws that Lebanon has recently adopted and introduced new amendments that are closely related to the principles and rules of the United Nations Convention against Corruption, yet these laws are still theoretically ineffective until today, although their effectiveness has partially emerged. They have been much talked about recently, and they need to start their work and exercise their authority in light of the deeply deteriorating economic situation in Lebanon. The study concludes that the effectiveness of this body must be launched by expediting its formation and commencing its legally defined work, without placing obstacles that prevent this for the most important reasons of political obstruction.

*** مقدمة**

أدّى الانهيار الذي وصل إليه لبنان، إلى إبراز الحاجة الماسّة لإقرار قوانين جديدة ومُنظّمة، تعمل على مكافحة الفساد، وكانت هذه القوانين خطوةً جديدة نحو اعتماد إصلاحات وتدابير لمكافحة الفساد، بُغية الارتقاء بمستوى الدُّول المُتقدّمة. ثم إنّ الأزمة الّتي يعيشُها الوطن فرضت عليه ضغوطاً وشروطاً دولية صارمة، حال تقدّمه بطلب المساعدة من الدُّول الأخرى، وكان أهم هذه الشروط اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد.

بعد ذلك، تمّ وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، حيث تضمّنت مجموعةً متنوعة من التشريعات نأمل أن تجد طريقها نحو التنفيذ. وتقع مسؤولية الحكومة والبرلمان في العمل على ضمان تنفيذ التدابير والقوانين المعنية بمكافحة الفساد على الوجه المخصوص عنه قانوناً. وبذلك تجد هذه الاستراتيجية طريقها إلى التنفيذ إذا ما كانت مقرونةً برغبةٍ حقيقيةٍ تهدف إلى الحدّ من الفساد.

جرى إقرار هذه الاستراتيجية بعد الحراك الشّعبي الذي شهده لبنان في أواخر العام 2019م، وذلك عملاً على ترميم صورة لبنان أمام الدُّول، وكمبادرةٍ رسميةٍ من الحكومة اللُّبنانية تجاه المُجتمع الدّولي، وكانت أحياناً بمثابة رغبة صريحة في الحصول على التّمويل الدّولي الذي نحن اليوم بأشدّ الحاجة إليه. إلّا أنّ الإقرار وحده لا يكفي، فالتشريعات أصبحت مكدّسةً في البرلمان، ولكنّها بحاجة إلى تطبيقٍ عملي وفعلي، لتكون هذه المبادرة فعّالة، وسيراً نحو اعتماد مبادئ النّزاهة والشفافيّة. وإلى اليوم يمكننا القول إنّه يتعذّر وجود إرادة سياسية حقيقية وواضحة لكبح الفساد بين النُخب اللبنانية الحاكمة، وإذا ما تغيّرت أهداف هذه الإرادة فسيبقى لبنان في عُمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، دون أن يتخلّص منها ومن تبعاتها. ولا شكّ أنه إذا بقي هذا الطابع المُمنهج للفساد في الدّولة، فلن نتمكن من تطبيق هذه الاستراتيجية، ولا من تفعيل المنظومة القانونية الجديدة أيضاً.

ولطالما كان المُجتمع الدَّولي في تصدِّي واضح لهذه الظاهرة بشكلٍ عام، حيث صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عقب عددٍ من الاتفاقيات الدولية، وهي بطبيعتها أول صكٍّ عالمي حقيقي نصَّ على مكافحة الفساد، حيث أنها كانت فريدةً من نوعها باعتبارها شملت جميع أنحاء العالم، واتَّسعت في أحكامها الَّتي لم تكن تُغطِّيها الاتفاقيات الإقليمية.

دخلت هذه الاتفاقية حيِّز التنفيذ في كانون الأول 2005م، وكانت حينها قد ضمَّت 145 دولة طرفاً فيها. أمَّا أبرز سماتها فكانت تقوم على الاعتقاد بأنَّ التنفيذ الفعَّال والمُتماسك للاتفاقية، سوف يعتمد إلى حدٍ كبير من الجهات الفاعلة مع الدُّول الأطراف فيها. باتت الاتفاقية إطاراً شاملاً ومُتماسكاً للعمل المحلي والإقليمي والدُّولي. تضمُّ الاتفاقية حالياً 187 دولة من بينها لبنان، الذي أصبح طرفاً فيها في العام 2009م.

أطلقت وزارة التنمية الإدارية مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والخطة التنفيذية خلال مؤتمرٍ وطني بعنوان "استراتيجية مكافحة الفساد ... نحو مستقبلٍ أفضل" في السراي الحكومي في بيروت. [1]

أظهرت استطلاعات الرأي المحلية قناعة معظم اللبنانيين بأنَّ الفساد وباء متفشٍ ومُتمدِّد يضرب بقوَّة في كُل مكان وعلى امتداد مساحة الوطن. أمَّا تحديد أسباب الفساد فتُشكل نقطة الانطلاق نحو مكافحته، لأن التشخيص الصحيح للآفة يسمح بوضع الدواء المُناسب لها. لكنَّ أسباب الفساد في لبنان تبدو مُتعدِّدة بسبب النُظُم والقيم السائدة ايضاً، وبسبب العوامل السياسية والفكرية المُتأثرة بها، وأيضاً الجهاز الإداري الذي يُحرِّكها.

مرَّت عملية كتابة القانون وإقراره بمراحل عديدة، إلى أن شكِّلت لجنة صياغة للقانون في العام 2013م، ضمَّت ممثلين عن: وزارة العدل والتنمية الإدارية، القضاء العدلي والإداري، مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، هيئة التأديب العليا والهيئة المصرفية الخاصَّة. بالاستعانة مع خبراء دوليين في مكافحة الفساد لاسيَّما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ثم جرى إقرار القانون في لجنة الإدارة والعدل، وأُحيل بعدها إلى لجنة المال والموازنة، وبعدها إلى الهيئة العامَّة لمجلس النواب، حيث تمَّ إقراره. [2]

أقرَّ المجلس النيابي القانون رقم 2020/175 بتاريخ 2019/6/27، وعملت عليه لجنة تحديث القوانين، ويعتبر بطبيعته قانوناً رئيسياً لمُحاربة الفساد، ويدخل ضمن المنظومة القانونية التي لا يمكن أن تتفعَّل وأن تصبح عمليَّة إلَّا بإنشاء هذا القانون وإقراره بصورةٍ رسميَّة. وقد جرى نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/05/14.

---

[1] الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ الدخول: 2023/6/15، تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://www.undp.org/ar/arab-states

[2] أبي حيدر، كريستينا. (2023). *"قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"*، تاريخ الزيارة: 2023/6/15. تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://www.sadergroup.com/projects/law?id=3009

أمَّا **الإشكالية** فتمكن في تحديد ماهية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومسارها وفق القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، وتكمن في تحديد مدى إمكانية تفعيل المنظومة القانونية اللبنانية المتعلِّقة في مكافحة الفساد. وفي معرفة متى تدخل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حيِّز التنفيذ، رغم مرور قرابة الثلاث سنوات على صدور القانون، وأيضاً في معرفة الغموض الذي يخفيه القانون من إنشاء هذه الهيئة.

*** أهداف البحث ونطاقه**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، نشأتها وهيكلها، والإشارة إلى صلاحيَّتها ومهامها وكذلك واجبات أعضائها وعدم جواز إقالتهم، مع توضيح الحصانات الَّتي يتمتَّع بها الأعضاء. مع الإشارة إلى أهم المعوِّقات التي تواجهها.

*** منهجية البحث**

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يعملُ على تحديد الإشكالية ومُعالجتها في ضوء القوانين المعنيَّة، ودراسة المكوِّنات الَّتي يتكوَّن منها كُل عُنصر، بالإضافة إلى امتداد هذا العنصر إلى العناصر الخارجية المتعلِّقة بها.

*** أهم محاوره**

تتكوَّن محاور البحث في الاطلاع على الإطار القانوني الوطني وكذلك الدولي لقوانين مكافحة الفساد، ومكانة لبنان وفقاً لمؤشر مُدركات الفساد، مع الإشارة إلى قوانين مكافحة الفساد في لبنان منها: قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، قانون التَّصريح عن الذمَّة المالية، وحماية كاشفي الفساد، ومن حُملتها تلك الَّتي تهدف إلى الإصلاح الإداري. وإلى جميع القواعد والمبادئ التي تناولها القانون 2020/175، مع الإشارة إلى أهمَّ المعوِّقات الَّتي تواجهها الهيئة في سبيل تشكيلها.

*** الإطار القانوني الوطني والدولي**

على الرُّغم من إقرار القوانين المتعلِّقة بمكافحة الفساد في لبنان في العام 2020م، احتلَّ لبنان المرتبة 150 من أصل 180 دولة من بين الدول الأكثر فساداً، وتبوأ المرتبة الخامسة من بين الدُّول الأكثر فساداً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد في العام 2022م.[3]

وبالرُّغم من التحسُّن الذي أحرزه لبنان عن سنة 2021م، حيث كان في المرتبة 154، مع المحافظة على

[3] ياسين، بلال. (2023). "*مؤشر مدركات الفساد 2022: الجهود التشريعية غير كافية لتحسين مرتبة لبنان*"، مهارات نيوز، تاريخ الزيارة: 2023/6/15. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://maharat-news.com/national_anti_corruption_committee_2022

النتيجة عينها في المؤشر والبالغة 24، وهي النتيجة الأدنى له منذ تأسيس المؤشر في العام 2001م. [4]

ويُعرَّف مؤشر مُدركات الفساد بأنَّه "مؤشرٌ سنوي يُنشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 1995م، ويُصنَّف المؤشر الدُّول حسب مستوياتها المتصوَّرة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تُحدِّده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي". [5]

أمَّا منظمة الشفافية الدولية فهي منظمة غير حكومية تُعنى بمكافحة الفساد. يُقيِّم مؤشر مدركات الفساد 180 دولة وإقليماً حول العالم، على صعيد مستوى الفساد المُدرك في القطاع العام، ويستند إلى مقياس نتائج تتراوح ما بين صفر (فاسد جداً) ومئة (شفاف جداً)، وذلك بالرجوع إلى (13) مصدراً للمعلومات من (12) مؤسَّسة مُختلفة لتحديد مُعدَّل إدراك الفساد في كُل دولة. [6]

ورغم أنَّ علامة لبنان في المؤشر لا زالت كما هي عليه مقارنةً بالسنة السابقة (2020م)، وهذا الأمر لا يعني أنَّ الفساد قد ازداد، أو أنَّ جهود مكافحته قد تراجعت، ولا يعني أيضاً أنَّ الفساد قد انحسر أو أن جهود مكافحته قد تقدَّمت. [7]

وتجدر الإشارة بأنَّ المؤشر لا يعكس واقع السنة التي أُصدِرَ فيها، وتدلُّ النتائج أيضاً على تقصيرٍ مُتراكم وخللٍ بنيوي عميق، وضرورة وضعها في السّياق الصحيح وقراءتها

---

[4] جريدة النهار. (2023). "*مؤشر مدركات الفساد: لبنان في المرتبة 150 عالمياً للعام 2022م*"، 2023/02/07، تاريخ الزيارة: 2023/6/15. تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://www.annahar.com/arabic/section/111-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/06022023061047330/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-150-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022

[5] الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *مؤشرات مكافحة الفساد*، على الرابط التالي:
https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/mwshrat-mkafht-alfsad

[6] جريدة النهار، (2023). "*مؤشر مدركات الفساد: لبنان في المرتبة 150 عالمياً للعام 2022م*"، المرجع السابق.

[7] ياسين، بلال. (2023). "*مؤشر مدركات الفساد 2022: الجهود التشريعية غير كافية لتحسين مرتبة لبنان*" ، المرجع السابق.

مع عدَّة عوامل أخرى منها: الإصلاحات التشريعية الهامَّة الَّتي أُنجِزَت، والجهود الَّتي يبذلها عددٌ من الأجهزة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني رغم الصُعوبات الجمَّة الَّتي تواجهها.[8]

وبما أنَّ الفساد لا زال يتفشَّى وتزداد حدَّته في لبنان، فقد احتلَّ لبنان المرتبة الرابعة على رأس قائمة مؤشر البؤس العالمي، الذي أصدره أستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة جونز هوبكز، ويصدر هذا المؤشر سنوياً، ويُصنَّف ما يقرب من 160 دولة في قائمة التَّعاسة وفقاً لأرقام البطالة والتضخُّم ومُعدَّلات الإقراض المصرفي. وكانت سورية في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى عربياً حسب هذا المؤشر.[9]

مرَّ لبنان بمراحل مُتعدِّدة مختلفة من حيث الأزمات، فكانت أساس أزماته تنوُّع النخبة الطائفية حيث كانت الأولوية دوماً للفصائل والمصالح الذاتية، على حساب الدَّولة والشعب. ثم تفاقم التدهور الاقتصادي بشدَّة، والانهيار المالي الغير مسبوق لاقتصاد الدَّولة، وصولاً إلى انفجار بيروت عام 2020م الذي غيَّر كثيراً في وضع لبنان الاقتصادي، وحوَّل بيروت إلى مدينةٍ منكوبة. وإلى اليوم لا زالت الأزمات تتوالى في كافَّة القطاعات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ممَّا يدلُّ على الحاجة الماسَّة لتفعيل خُططٍ إصلاحية شاملة للتخلُّص من الوضع الراهن.

*** قوانين مكافحة الفساد الوطنية والاتفاقيات الدولية**

هناك مجموعة متنوعة من القوانين الَّتي أقرَّها المجلس النيابي كسلسلة قوانين تعمل على مُحاربة الفساد، وصولاً إلى قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 175 تاريخ 2020/05/08.

وهذه القوانين نستعرضها على الشكل الآتي:-

١- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصَّادرة في 2003/10/31 والَّتي انضمَّ إليها لبنان بالقانون رقم 2008/33.

٢- قانون حق الوصول إلى المعلومات 2017/28.

٣- قانون حماية كاشفي الفساد 2018/89 الذي منح صلاحيات لـــ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

٤- قانون دعم الشفافية في قطاع البترول 2018/84.

٥- إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA قانون رقم 27 تاريخ 2015/11/24.

---

(8) المرجع نفسه.

(9) العربي الجديد، (2023)." *4 دول عربية في رأس قائمة مؤشر البؤس العالمي ... ما هي؟*" تاريخ الزيارة: 2023/6/15. تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy/4-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A4%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A%D8%9F

٦- قانون توسيع صلاحيات "هيئة التحقيق الخاصة" المتعلق بمكافحة الفساد 2008/32.

٧- قانون مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب 2015/44.

٨- قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح والإثراء غير المشروع 2020/189.

٩- قانون رفع السريَّة المصرفية في تموز 2022.

عمل المشرع اللبناني على توسيع مفهوم الموظَّف بالمُقارنة مع التعريفات الواردة في قانون العقوبات، باعتبار أنَّ الموظف هو من يملك السُلطة، ويسيء استعمالها عند ارتكاب أفعال فساد. وأيضاً يختلف التعريف عمَّا ورد في نظام الموظفين وفي قانون التصريح عن الذمَّة المالية.

ويُعرَّف الموظَّف بأنَّه "أي شخص يشغل مَنصباً تشريعياً أو قضائياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو عسكرياً، أو أمنياً أو استشارياً، سواء أكان مُعيَّناً أو مُنتخباً، دائماً أو مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، وأي شخص يؤدي وظيفةً عامَّة، بما في ذلك أي مركز من مراكز السُلطات الدستورية، أو في أيَّة وظيفة أو خدمة عامَّة أو مصلحةٍ عامَّة، لصالح منشأةٍ عامَّة أو مرفقٍ عام، سواء تولَّاها بصورةٍ قانونية أو واقعية".[10]

*** أسباب إقرار القانون**

هناك عدَّة أسباب استندت إليها الدَّولة اللبنانية في إقرار القانون، أهمها اتجاه الدولة لتعزيز الشفافية، وعقدها العزم على مواكبة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولأنَّ الفساد يُكبِّد الاقتصاد الوطني كلفةً باهظة، وبدوره يُناقض مفاهيم الحُكم الصالح، ويسهم في إشاعة ثقافة سلبية وهي ثقافة انتهاج السُبل الملتوية، وزعزعة هيبة القانون في سبيل الكسب السريع المُجرَّد من كُل مشروعية.

ولأنَّ الاتفاقيات الدولية في معظمها نصَّت على وجوب مكافحة الفساد، وشدَّدت على ضرورة تحديد مفاهيم الفساد والتحرِّي عنه، وكذلك مُلاحقة مرتكبيه والسَّعي الحثيث إلى منعه. إضافةً إلى انضمام وتوقيع لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2008م، ممَّا حتَّم عليه الالتزام بأحكامها وقواعدها، وكان على لبنان أن يبادر إلى الاهتمام بموضوع مكافحة الفساد في القطاع العام، ممَّا جعله من الحوافز الدَّافعة للتصدِّي له.

*** ماهية هيئة مكافحة الفساد**

يشرح هذا المبحث المصطلحات الواردة لغةً واصطلاحاً، وأيضاً ماهية جرائم الفساد وتعريفها.

أولاً- الفساد لغةً واصطلاحاً

النبذة الأولى: الفساد في اللغة

مُفرَدُهُ فَسَدَ، والجَمعُ مَفَاسِد، ضَرَرَ، ما يؤدي إلى الفَسَاد، إنَّ هذا الأمر لَمَفسدَةَ الإسراف في اللَّهو مَفَسَدَةُ الأخلاق، أدَّت مَفَاسِد الحُكم إلى قِيَام الثَّورة ... مَفْسَدَةٌ لِلمَرء

[10] يراجع: المادة الأولى – فقرة (د) من قانون حماية كاشفي الفساد رقم 2018/83.

أيْ مَفْسَدَة.[11] والمَفْسَدةُ خِلافُ المَصْلَحَة والجَمْعُ مَفَاسِد.[12] فَسَدَ، ضِدَّ صَلُحَ، أي تَلِفَ وضَرَرَ، ويعني البُطلان، ويقال: فَسَدَ الشَيء، أي بَطَلَ اضْمَحَلَّ.[13]

النبذة الثانية: الفساد في الاصطلاح

لا يقتصر الفساد الإداري في القطاع الحكومي، ويتَّعدَاهُ لِيَشْمُلَ الفساد في القطاع الخاص، ليكون التَّعريف جامعاً للمُمارسات الضَّارة الَّتي يقترفها موظَّفو القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء. وهو استعمال السُلطة لمن اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصيَّة.[14]

والفساد هو إساءة استعمال السُلطة العامَّة أو الوظيفة العامَّة للكسب الخاص. وبتعريفٍ آخر هو "سُلوكٌ يَنحَرِفُ عن الواجبات الرَّسميَّة للمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصيَّة سواء كانت ماديَّة أو معنوية".[15]

عرَّفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة الأولى بأنَّه "استغلال الموظَّف للسُلطة أو الوظيفة أو العمل بِهَدف تحقيق مكاسِبَ أو مَنَافِعَ غير متوجَّبة قانوناً".

ولبنان كطرف في هذه الاتفاقية جرَّم جزءاً من هذه الأفعال في قانون العقوبات رقم 340 الصادر بتاريخ 1943/3/1، حيث جرَّمت مواده الجرائم الواقعة على الإدارة العامة والجرائم المُخلَّة بواجبات الوظيفة على الوصف القانوني التالي: الرَّشوة، صرف النفوذ، استثمار الوظيفة، إساءة استعمال السُلطة والإخلال بواجبات الوظيفة.

إلَّا أنَّ التعريف اللَّغوي يُثير إشكالية ضَبط المفهوم من منظورٍ علمي، حيث يصعُبُ إلى حدٍ كبير مُكافحة الفساد ويُقلَّل من فعاليتها، وقد تصبح لربَّما مُستحيلة. وهناك احتمال أن يكون التَّعريف مُتحركاً يتأرجَحُ بين التقييد وبين الانفتاح في الشَّرح. وهذا الأمر يُعيق تأطير مفهوم الفساد وطُرق مكافحته، حيث أنَّه يحولَّهما إلى وجهات نظر، تحكُمُها عوامل ذاتيَّة مُتداخلة ومُتناقضة أحياناً.

فبالنسبة للتَّقييد، فإنَّ الفساد يُمثَّل مخالفةً للقوانين والأنظمة النَّافذة، أمَّا التَّوسيع فيقوم على تحديد مدى إساءة استعمال السُلطة، والانحراف عن الواجبات الرسمية، وتحديد حالة الأفعال ما بين أخلاقي وغير أخلاقي، ويجب ألَّا ينحصر

---

(11) عمر، أحمد مختار. (2008). ت: 1424ه. "معجم اللغة العربية المعاصرة". (بيروت – لبنان: دار الكتب، ط1، ج3، ص1، مادة (فسد).)

(12) قلعجي، محمد رواس وقنيبي. (1988). "معجم لغة الفقهاء". (بيروت – لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، ص345).

(13) الفيومي، أحمد محمد. ت: 770ه. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (بيروت – لبنان: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ج2، ص 372).

(14) خير الله، داوود. (2006). "الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها". (بيروت – لبنان: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2، ص 415.

(15) غنيم، سامي محمد. (2018). "جرائم الفساد في التشريع الجنائي". دراسة مقارنة. (مصر: المصرية للنشر والتوزيع، ط1، ص 25.)

مفهوم الفساد بما يتعلَّق بمُمارسة السُلطة سواء أكان في القطاع العام أو في القطاع الخاص، إنما بكل من يمنحه القانون سُلطة في اتخاذ القرار نيابةً عن الآخرين. ونخلص إلى القول بأنَّ الفساد هو إساءة استعمال السُلطة لتحقيق مكاسب شخصيَّة.

النبذة الثالثة: ماهية جرائم الفساد

اعتمد المُشرِّع اللبناني هذا التعريف حيث نصَّت المادة الأولى من القانون 2020/175 على تعريف الفساد بأنَّه "الفساد هو استغلال السُلطة أو الوظيفة أو العَمَل المُتَّصِل بالمال العام، بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير مشروعة، لنفسه أو لغيره، سواء بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة".[16]

نصَّ القانون 2020/175 على إنشاء هيئة مُستقلة تُسمَّى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، وحدَّد كيفية تشكيلها ومنحها الشخصية المعنوية، وتتمتَّع بالاستقلال الإداري والمالي حرصاً على تعزيز حَصَانَتِها. وأولاها القانون مهاماً تُمكِّنها من تدارك الفساد وكشفه، وأيضاً تعزيز النَّزاهة والشفافيَّة في القطاع العام. وتعميم ثقافة الفساد في المُجتمع على العموم. وقد اقتصرت مُعالجة موضوع الفساد في القطاع العام دون الخاص، وضبط جميع الأفعال التي تُعتبر فساداً. وخصَّص لها القانون مهاماً تُمكِّنها من العمل على منع استغلال أو عرقلة حق المواطن في تقديم الخدمات العامَّة، وكذلك الأمر لناحية إسداء المشورة إلى الإدارات العامَّة، من خلال اتِّخاذ كُل التدابير اللَّازمة لِمُكافحة الفساد، ومن بينها التَّشديد على وجوب توافر الجدارة لدى التَّعيين في الوظائف العامَّة، والإسهام في التعاون الدَّولي في مجال مكافحة الفساد. ثُم منحها القانون صلاحيَّة التَّقدُم بشكوى أمام النيابة العامَّة لدى تثبُّتها من وقوع أفعال فساد قد تُشكِّل جُرماً مُعاقباً عليه، باعتبارها مؤتمنةً على مكافحة الفساد.

تُعتبر جريمة فساد كُل جريمة منصوص عليها في القوانين اللبنانية تتعلَّق بفعل فساد.[17] وتعتبر أيضاً من جرائم الفساد الأفعال التالية:-

١- نيل الالتزامات أو سوء تنفيذها، أو الاستحصال على الرُّخص من أحد أشخاص الحق العام جلباً للمنفعة الخاصَّة إذا حصل أي منها خِلافاً للقانون.

٢- استخدام الأموال العامة ووسائل الدَّولة وسائر أشخاص الحق العام، خلافاً للقانون جلباً لمنفعةٍ خاصَّة.

٣- شراء أو بيع شخص ما لأموال منقولة أو غير منقولة، إذا حصل بناءً على معلومات غير متاحة للعموم وسابقةً للشراء أو البيع، بأنَّ قيمتها سترتفع أو تنخفض بسبب قوانين أو أنظمة قيد الإصدار، أو مشاريع مُخطط القيام بها، حصل عليها هذا الشخص بحكم وظيفته، أو سلطته أو صِلة قرابته، أو شراكته، أو عمله أو خدمته، وأدَّت إلى كسب مُحقَّق.[18]

علَّقت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية "نجلا رياشي" على تشكيل الهيئة بأنَّها تُشكِّل أهميةً واسعةً في التصدي لخطر الفساد، وعملاً على استعادة العافية الاقتصادية والاجتماعية وكسب الثقة المُجتمعية والدُّولية، والسَّير نحو

[16] يراجع: قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 2020/175.

[17] يراجع: المادة 2 من القانون 2020/175.

[18] يراجع: المادة 3 من القانون 2020/175.

تحقيق التنمية المُستدامة، وهي بدورها تُشكِّل رافعةً أساسيةً من رافعات خُطَّة التَّعافي.[19]

ثانياً– نشأة الهيئة وهيكلها

نصَّ القانون 2020/175 في المادة (5) منه على أنه "تنشأ هيئة إدارية مُستقلة تُسمَّى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" تتمتَّع بالشخصيَّة المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، ويُشار إليها في هذا القانون بـــ "الهيئة". – يؤدي أعضاء الهيئة والموظَّفون وسائر العاملين لديها مهامهم باستقلالٍ تام، عن أيَّة سُلطة أخرى في إطار أحكام هذا القانون".

١– تُشكِّل الهيئة من ستة أعضاء بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس، ويُعيَّنون بمرسومٍ يُتَّخذ في مجلس الوزراء لمدَّة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

٢– يتم اختيار الأعضاء من ذوي السيرة الأخلاقية العالية المشهود لهم بالنَّزاهة، وبناءً على سيرةٍ ذاتيةٍ موثَّقة.

٣– إضافةً إلى أنه تُطبَّق عليهم نفس شروط تعيين موظفي الفئة الأولى.

النبذة الأولى: الشروط التي يجب أن تتوفر في أعضاء الهيئة

١– ألَّا يقل عُمر المُرشَّح عن (40) عاماً وألَّا يتجاوز ال (74) عاماً لدى التَّعيين.

٢– ألَّا يكون عند التعيين وخلال الخمس سنوات السَّابقة في (أي منصبٍ سياسي أو حزبي، أو أي عضو في أي جمعية تُمارس العمل السياسي، أو عضو في أحد الأحزاب).

٣– ألَّا يكون في أي حالة من حالات التَّمانع المنصوص عنها في المادة (7) من هذا القانون.

٤– أن يكون حائزاً على شهادة عليا (ماجستير وما فوق)

٥– أن يتمتَّع بخبرةٍ لا تقل عن عشرة سنوات.

٦– أن يكون من ذوي السيرة الأخلاقية العالية المشهود لهم بالنَّزاهة.[20]

أمَّا بالنسبة لحالات التَّمانع والتفرُّغ، فإنها تعني "امتنع الشَّيء، أي تعذَّر حصوله، أو منعه من مزاولة عمله، أي حال بينه وبين عمله بالقوَّة، القانون يمنع ذلك". ويعني التمانع ما يلي:–

١– يُحظَّر على أعضاء الهيئة مُمارسة أي عمل آخر عام أو خاص، مأجور أو غير مأجور، خلال تولِّيهم مهامهم، بما فيه

---

[19] لبنان 24. (2022). "كيف علَّقت رياشي على تعيين رئيس وأعضاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"؟"، تاريخ الزيارة: 2023/6/18. تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://www.lebanon24.com/news/lebanon/910788/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%91%D9%82%D8%AA-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B4%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86

[20] يراجع: المادة 5 من القانون 2020/175.

على سبيل المثال: رئاسة أو عضوية الوزارة أو مجلس النواب، رئاسة أو عضوية الوزارة أو مجلس النواب، رئاسة أو عضوية مجلس إدارة مؤسَّسة عامَّة أو شركة خاصَّة أو مصرف، ورئاسة أو عضوية هيئة عامة، ورئاسة أو عضوية مجلس النقابات أو الهيئات المُرشَّحة للأعضاء.

٢- لا يجوز لعضو الهيئة أن يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي مؤسَّسة خاضعة لرقابة الهيئة.

٣- لا يجوز لعضو الهيئة، قبل انقضاء ست سنوات كاملة على انتهاء عضويته، أن يترشَّح للانتخابات النيابية أو البلدية أو الاختيارية، أو أن يتولَّى منصب عام سياسي أو إداري أو أمني أو نقابي.

٤- يعتبر أساتذة التعليم العالي الأصليون والموظَّفون العامون بحكم المُستقيلين بمجرد قبولهم التعيين في الهيئة. [21]

النبذة الثانية: أعضاء الهيئة

تتألف الهيئة من ست أعضاء وهم: الرئيس، نائب الرئيس، وأربعة أعضاء. [22]

[illegible]	[illegible]
قاضيان متقاعدان في منصب الشرف،	يتم انتخابهما وفق الأصول التي ترعى انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى، على أن تتألف الهيئة الناخبة من مجمل القضاة الأصيلين في القضاء العدلي والإداري والمالي، وأن تتم الدعوة والإشراف على الانتخابات، على أن يرفع وزير العدل اسمي القاضيين المنتخبين إلى مقام مجلس الوزراء. (على أن يكون الأعلى درجةً هو الرئيس الحكمي للهيئة).
محام أو حقوقي	يتم اختياره من بين أربعة أسماء، يجري ترشيح اثنين منهم من مجلس نقابة المحامين في بيروت، واثنين منهم من مجلس نقابة المحامين في طرابلس.
خبير محاسبة	يتم اختياره من بين ثلاثة أسماء يرشحها مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.
خبير في الأمور المصرفية أو الاقتصادية	يتم اختياره من بين ثلاثة أسماء ترشحهم هيئة الرقابة على المصارف.
خبير في شؤون الإدارة العامة أو المالية العامة أو مكافحة الفساد	يتم اختياره من بين ثلاثة أسماء يرشحهم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

على الهيئات الوارد ذكرها في (الشروط الواجبة لتعيينه) أن تلتزم بما يلي بالنسبة لاقتراح الأعضاء:-

١- أن تقوم بالاقتراح للمرة الأولى في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

٢- أن تتم العملية المذكورة في المرَّات اللَّاحقة قبل انتهاء ولاية أعضاء الهيئة بشهرين على الأقل.

٣- وجوب اكتمال عملية التَّعيين في المرَّة الأولى خلال مهلة أقصاها شهر واحد، تلي مهلة الثلاثة أشهر المنصوص عليها. أمَّا بالنسبة للعملية الَّتي تتم في المرَّات اللَّاحقة قبل انتهاء ولاية أعضاء الهيئة بشهر على الأقل.

ثالثاً- واجبات الأعضاء وحقوقهم

النبذة الأولى: واجبات الأعضاء

١- تنظيم التصاريح المنصوص عليها في قانون الإثراء غير المشروع خلال مهلة أسبوعين من تاريخ أدائهم اليمين.

٢- رفع السريَّة المصرفية عن حساباتهم وحسابات زوجاتهم وأولادهم القاصرين.

٣- نشر التصاريح الخاصَّة بهم فوراً على الموقع الالكتروني للهيئة.

[21] يراجع: المادة 7 من القانون 2020/175.

[22] يراجع: المادة 6 من القانون 2020/175.

يُمارس أعضاء الهيئة مهامهم بصفتهم الشخصيَّة وباستقلالٍ تام، ولا يتقيَّدون بتوجيهات من أي مرجع بما فيها الجهة التي سمَّتهم أو انتخبتهم. [23]

النبذة الثانية: شغور مناصب الأعضاء في الهيئة

١- في حال الشُغور يستمر أعضاء الهيئة في مُمارسة مهامهم، بالرُّغم من انقضاء الولاية، لأي سببٍ كان إلى حين تعيين بُدلاء عنهم وأدائهم اليمين القانونية.

٢- أمَّا إذا شغر مركز في الهيئة بالوفاة أو الاستقالة أو انعدام الأهلية، أو لأي سببٍ آخر قبل انتهاء ولايتها بستة أشهر على الأقل. تتثبت الهيئة من حصول الشُغور، وتقوم بإبلاغ مجلس الوزراء بذلك لأخذ العلم واتخاذ الإجراءات اللَّازمة (وذلك خلال أسبوع)، ويُصار إلى اختيار البديل للمُدَّة المُتبقيَّة من الولاية الشَّاغرة. ويجب أن يجرِ هذا الاختيار خلال (15) يوماً من تاريخ أخذ العلم وفق أحكام المادة (6) من هذا القانون.

النبذة الثالثة: عدم جواز إقالة الأعضاء

نصَّ القانون 2020/175 في المادة (12) على عدم جواز إقالة الأعضاء، ولكنه وضع بعض الحالات التي تسمح بذلك،

الغط	ال
الإقالة	1 بصدور قرار عن مجلس الوزراء بعد موافقة ثلثي أعضاء الهيئة، الذين يجوز لهم التصويت دون الشخص المعني. 2 بناءً على طلب مجلس الوزراء. 3 بناءً على طلب نصف أعضاء الهيئة، وبعد استماع أعضاء الهيئة إلى العضو المشكو منه.
الحالات التي تسمح بإجراء الإقالة	1 فقدان العضو لأهليته، أو لأي شرط من شروط التعيين أو التسانيع أو التفرغ. 2 تراجع وضعه الصحي أو العقلي والحؤول دون القيام بعمله. 3 ارتكاب العضو خطأ جسيماً بالواجبات المهامه الوظيفية.
كيفية الإقالة	1 صدور حكم مبرم على العضو بجناية أو جنحة شائنة. 2 قرار من الهيئة بأكثرية ثلثي أعضائها الذين يجوز لهم التصويت دون الشخص المعني: • تعليق عضوية العضو المشكو منه فور صدور قرار ظني. • تعليق عضوية العضو المشكو منه إذا ما حكم بحقه بالجرائم المذكورة آنفاً . 3 يبلغ مجلس الوزراء القرار لتعيين عضو بديل من العضو المقال أو المستقيل وفق الأصول، وضمن المهل المحددة في هذا القانون.
تعليق عمل الهيئة	لا يجوز لمجلس الوزراء اتخاذ القرار بتعليق عمل الهيئة، أو بوقفه أو بحلها في أي ظرف من الظُروف بما فيها الطوارئ والحروب).

النبذة الرابعة: الحصانة التي يتمتع بها أعضاء الهيئة

في اللغة: مصدَرَ حَصنَ، وحَصُن. والحصانة البرلمانية: معناها أن يكون النَّائب في حالةٍ حَصِينَة تمَنَعُ مُقاضَاتَهُ إلَّا إذا رَفَعَ مَجلِسَ النُّواب عَنَه أي "رَفَعَ الحَصَانة البَرلَمَانيَّة". الحَصَانة الدَّولية: وهِي امْتِيَازَات يَحْصُل عليها أشْخَاص أو هَيَئات تَمنَع مِن تَطبيق القَانون عَليهِم. [24]

أمَّا **في الاصطلاح:** هو ما نصَّت عليه المادة (11) من القانون 2020/175، حيث أنَّه يتمتَّع أعضاء الهيئة بالحَصَانة، ولا يجوز مُلاحقة الأعضاء أو العَاملين إلَّا بعد الحصول على إذنٍ من الهيئة، بأكثرية ثُلثي الأعضاء، باستثناء العُضو المَشْكُو منه (المعني).

وتُرفع الحصانة في الحالات الآتي ذكرها في الجدول أدناه:-

[23] يراجع: المادة 6/ط من القانون 2020/175.

[24] عمر، أحمد مختار. (2008). ت: 1424ه. معجم اللغة العربية المعاصرة. (المرجع السابق، ج1، ص 510، مادة (حصن)).

أي عضو من أعضاء الهيئة	الجرائم المشهودة	1) دعوى جزائية 2) اتخاذ أي إجراء جزائي بحقهم 3) حالة القبض عليهم 4) التوقيف طوال مدّة ولايتهم. (يشترط الحصول على إذن من الهيئة الكائنة لتلقي الأعضاء الذين يحق لهم التصويت على الإقالة، باستثناء العضو المعني، حيث يستمع إليه ولا يشارك في جلسة التصويت).
أي من العاملين لدى الهيئة أو المنتدبين لديها	الجرائم المشهودة	1) دعوى جزائية 2) اتخاذ أي إجراء جزائي 3) القبض عليهم طوال مدة عملهم في الهيئة. 4) أيّة أفعال تتعلّق بهذا العمل. يُشترط الاستحصال على إذن من الهيئة الكائنة لتلقي الأعضاء الذين يحق لهم التصويت على الإقالة). صلاحية الهيئة: تقوم الهيئة بتحديد ما إذا كان الفعل المطلوب إجراء المُلاحقة بشأنه مُتعلقاً بعمل لديها، لا يجوز رفض إعطاء الإذن إلا إذا كان مُرتبطاً بعمل لديها، وكانت المُلاحقة بشأنه كيدية.
مكاتب الهيئة	الجرائم المشهودة	الشروط: 1) يوجّه الترجيع القضائي المعني إلى رئيس الهيئة هدف إعطاء الإذن. 2) يبت الرئيس الطلب خلال خمسة عشر يوم ورود الطلب. 3) إذا انقضت الهيئة دون البت الطلب مراجعاً – يعتبر الرئيس قد أعطى الإذن.
		الإجراءات: 1) تفتيش مكاتب الهيئة وذلك بأمر من النائب العام لدى محكمة التمييز، أو بقرار من قاضي التحقيق الأول. 2) أن يتم التفتيش بحضور رئيس الهيئة أو من ينتدبه هذه الغاية.
		طبيعة قرارات رئيس الهيئة بشأن التفتيش: تعتبر هذه القرارات قابلة للطعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز خلال (15) يوم عمل يتبع لديها للمرجع الذي طلب المُلاحقة.[1]

لا يقع العمل على مكافحة الفساد كاملاً على الهيئة فقط والأعضاء المعينين فيها، إنما يعاونها جهاز إداري، ويكون على رأس هذا الجهاز أمين عام، ويجري تعيينه من قبل الهيئة، وذلك بعد مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية.

وبالنسبة لكيفية تعيين هذا الجهاز والأمين العام، فتحدد ضمن النظام الداخلي للهيئة. ولهذه الأخيرة أن تكتفي بالجهاز الإداري، حيث أنه يحق لها الاستعانة بمن تشاء من الخبراء من خارج الهيئة وموظفيها. أما الجهاز الإداري فيخضع لأحكام نظام الموظفين. [25]

*** الإطار الإجرائي لعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**

حدَّد القانون مواعيد اجتماعات الهيئة، وكيفية تمويلها، ومهامها وصلاحياتها. بالنسبة لاجتماعاتها: قد أوكلها القانون الاجتماع مرةً كل أسبوع على الأقل، وكلما دعت الحاجة، وذلك بناءً على دعوة رئيسها أو ثلث أعضائها، ويمكنها اتخاذ قراراتها أيضاً بالأكثرية المُطلقة.

أمَّا بالنسبة لحالة تغيُّب أعضائها، فيشترط أن يكون ذلك بعذرٍ مشروع ولأسباب قاهرة:-

١- إذا تغيب العضو عن ثلاثة اجتماعات غير مبررة (خلال مدة 3 أشهر) عندها يعتبر مستقيلاً حكماً، ويستوجب تعيين بديل عنه.

٢- أما إذا امتنعت الهيئة عن عقد اجتماعاتها الأسبوعية لثلاث مرات متتالية (إلا لأسباب قاهرة)؛ تعتبر عندها مستقيلة حكماً. [26]

*** التمويل لسير عمل الهيئة**

موازنة سنوية خاصة (ضمن الموازنة العامة، تخصص لتغطية نفقات الهيئة)	1) إعداد مشروع الموازنة من الهيئة. 2) رفع المشروع إلى وزير المال. 3) رفع المشروع المذكور إلى مشروع الموازنة العامة إلى مجلس الوزراء. 4) ثم إحالتها إلى الجهات المختصة حسب الأصول.
فتح حساب خاص للهيئة في مصرف لبنان	1) يتولى رئيس الهيئة عقد النفقات وفق الأصول حسب قانون المحاسبة العمومية. 2) يُرسل رئيس الهيئة جداول الاعتمادات المصرفية إلى وزارة المالية مصدقة منه، وذلك عند نهاية السنة المالية. تُطبق في شأن هذه الجداول أحكام النظام المالي الخاص بالهيئة.
فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة	يفتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة للسنة التشغيلية الأولى بعد دخول القانون 2020/175 حيّز التنفيذ (بقيمة 10 مليارات ليرة لبنانية).
تُعد جميع حسابات الهيئة خاضعة لنظام التدقيق الداخلي والتدقيق المُستقل من قبل مكاتب التدقيق والمحاسبة. تنشر الحسابات وتقارير التدقيق العائدة لها في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الرسمي الإلكتروني للهيئة. [1]	

*** دور الهيئة وصلاحياتها في مكافحة الفساد**

هناك مجموعة أمور تمارسها الهيئة في إطار عملها ضمن أحكام القانون، وذلك عملاً على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وتقوم أيضاً بأداء المهام الموكلة إليها في هذا القانون وغيره من القوانين.

أولاً- المهام الأساسية

١- تلقّي الكشوفات التي تَرِدها والمتعلّقة بالفساد، استقصاء جرائم الفساد ودرسها وإحالتها عند الاقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المُختصّة.

[25] يراجع: المادة 14 من القانون 2020/175.

[26] يراجع: المادة 13 من القانون 2020/175.

٢- رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه – وضع التقارير الخاصَّة أو الدورية في هذه الشؤون، ونشرها على الموقع الالكتروني والجريدة الرسمية.

٣- إبداء الرأي عفواً أو بناءً على طلب المراجع المُختصة بالنسبة للتشريعات والمراسيم، والقرارات ومشاريعها والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.

٤- العمل على نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسَّسات العامة والمجتمع، والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه. [27]

ثانياً- المهام الإضافية

١- تلقِّي التصاريح عن الذمَّة المالية وحفظها وإدارتها، والتدقيق بها وفق أحكام قانون الإثراء غير المشروع.

٢- حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم وفق أحكام قانونهم الخاص.

٣- استلام الشكاوى المتعلِّقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والتحقيق فيها، وإصدار القرارات بشأنها، إضافةً إلى إبداء المشورة حول تنفيذ القانون، ووضع تقرير سنوي بشأنه ونشره، المشاركة في تثقيف المجتمع على ترسيخ هذا الحق.

تعتمد الهيئة في ممارسة مهامها على إطار الحوكمة الرشيدة، وتُقيم تعاوناً مع الإدارات والمؤسسات وهيئات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والإعلام، ومع المنظمات الإقليمية والدولية. [28]

أمَّا بالنسبة لتلقِّي التصاريح عن الذمَّة المالية المنصوص عليها في قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح والإثراء غير المشروع رقم 2020/189، فقد نصَّت المادة (4) منه فقرة (أ): يُقدَّم التصريح ورقياً ضمن غلافٍ مُغلق وموقَّع وبأية وسيلةٍ إلكترونية مقبولة قانوناً، بالشَّكل الذي يحفظ السريَّة، وذلك وفق النموذج المرفق في القانون نفسه. أمَّا الفقرة (ب) فقد نصَّت على أن يتضمن التصريح جردةً بكامل الذمَّة المالية والمصالح في لبنان وفي الخارج، ويشمل: أي دخل من المصادر التي توفرها الوظيفة العمومية، الأموال المنقولة وغير المنقولة في لبنان والخارج وكيفية اكتسابها، الالتزامات والديون، جميع المصالح التي ينتج عنها أي دخل مادي من أي مصدر غير الوظيفة العامة، والأموال المنقولة وغير المنقولة وقيمة هذه المداخيل، وجميع المصالح. وعلى الموظف عند تقديم التصاريح الإضافية والأخيرة أن يُبيِّن أوجه الاختلاف وأسبابها بين تصريحٍ وآخر. وجعل القانون مهمَّة إيداع التصاريح لدى الهيئة، حيث نصَّ على أنه "تودع التصاريح المنصوص عليها لدى الهيئة مقابل إيصالات، وتُحفظ في سجلات مادية والكترونية للهيئة". [29]

ويترتَّب على الهيئة واجب تبليغ جميع الموظفين العموميين الخاضعين للتصريح، بوجوب تقديم التصاريح المنصوص عليها في القانون 2020/189 إذا انقضت المهل القانونية المُحدَّدة لذلك، و لم يقدموا التصاريح الواجبة، تقوم الهيئة تزاماً بإبلاغ كُلٍ من الإدارات التابع لها هؤلاء الموظفون العموميون المتقاعسون ... أو من يفوَّض إليهم مهام صرف

[27] يراجع: المادة 18 الفقرتين (أ) و (ب) من القانون 2020/175.
[28] يراجع: المادة 18 الفقرتين (ج) و (د) من القانون 2020/175.
[29] يراجع: المادة 5 من قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح والإثراء غير المشروع رقم 2020/189.

النفقات، بالتوقُّف عن تسديد الرواتب والمُستحقات المالية الأخرى فوراً، وذلك لحين إبلاغ الجهات المعنية مُجدداً، ومنحها ترخيصاً بإعادة التسديد بعد التثبت من تقديم التصريح المتوجَّب عليهم قانوناً.[30]

ومع أن هذه التصاريح تتمتَّع بطابع السرية، إلا أنه لا يُعتد بهذه السريَّة بوجه الهيئة والقضاء المختص، في إطار أيٍ من إجراءات الملاحقة أو التحقيق أو المُحاكمة. [31]

أمَّا لناحية الشكاوى والإخبارات والادعاءات المباشرة من الهيئة، فتكون جميعها مجانية وغير مشروطة بتأدية أيَّة كفالة.[32]

ثالثاً– صلاحيات الهيئة

تتنوَّع الصلاحيات التي تمارسها الهيئة وفقاً لأحكام القانون، قد تكون استقصائية، رصد وتقييم، إبداء الرأي، استشارية ونشر الثقافة.

النبذة الأولى: الصلاحية الاستقصائية

تقوم الهيئة باستقصاء جرائم الفساد عفواً، أو بناءً على ما تتلَّاقاه من كشوفات، لها أن تطلب مساعدة الضابطة العدلية ومعاونيها لناحية الحصول على المعلومات والاحتفاظ بسريَّتها. وبصدد ذلك عليها أن تقوم بالتحقيق بالحسابات المصرفية، توجيه طلب مُعلَّل إلى "هيئة التحقيق الخاصة" المنصوص عليها بالقانون 2015/44 لُممارسة صلاحياتها.

لهذه الأخيرة القرار إمَّا برفع السريَّة المصرفية، وإذا قامت بذلك فيكون لصالح هيئة مكافحة الفساد. وعليها أن تبلغ هذه الأخيرة في أسرع وقتٍ ممكن.

يمكن للهيئة أن تفوِّض بعض صلاحياتها على حدى إلى أحد أعضائها أو العاملين لديها، ولها أن تطلب الاستحصال على المعلومات، أو المستندات التي تريدها بمعرض عملها الاستقصائي، أو أن توجهها إلى الجهات غير القضائية الواجبة التنفيذ. وإذا امتنع الشخص المعني عن تنفيذ القرار أو عمل على إعاقة تنفيذه، عندها يجري إنذاره خطياً من قبل الهيئة بوجوب التنفيذ خلال مهلة خمسة أيام، ويتكبَّد غرامة تتراوح ما بين عشرة أضعاف وعشرين ضعفاً من الحدِّ الرسمي الأدنى للأجور. فضلاً عن جزاء المُلاحقة الجزائية أو التأديبية، إذا ما توافرت المُلاحقة وفق أحكام المادة 371 عقوبات. [33]

ومن صلاحيات الهيئة لناحية الاستقصاء، أن تجري الإحالة فتقوم الهيئة باتخاذ أيٍ من القرارات التالية:–

□عق	□عط / □
حفظ الملف	إذا تبيَّن أنه لا يستدعي الملاحقة القضائية أو التأديبية أو أي تدبير آخر.
الادعاء المباشر أمام القضاء المختص	وذلك للمطالبة بمُعاقبة المُرتكبين والمُحكمة□لالتزامات المدنية لصالح الدولة.
الإحالة إلى النيابة العامة المختصة	تقوم النيابة□طلاع الهيئة على سير الاستقصاء والتحقيق اللذين تقوم بهما وبنتيجتهما. تقرِّر النيابة العامة إمَّا حفظ الملف، أو التوسُّع في التحقيق.
تتمتع الهيئة بجميع الحقوق والصلاحيات المعطاة للدولة والمدعي الشخصي فيما يتعلَّق بقمع□الفساد، وهذه الصلاحيات المنصوص عليها في قوانين أصول المحاكمات المدنية والجزائية والتأديبية؛ خلال جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. (1) تفرض الهيئة موجب□السريَّة على جميع الاستقصاءات والمعلومات المتداولة بشأنها، حيث نصَّ القانون على بعض العقوبات بحق من يقوم□فشاء السريَّة.	

(30) يراجع: المادة 7 فقرة (ج) من القانون نفسه.
(31) يراجع: المادة 8 من القانون نفسه.
(32) يراجع: المادة 12 من القانون نفسه.
(33) يراجع: المادة 371 عقوبات: "كل موظف يستعمل سلطته أو نفوذه مباشرةً أو غير مباشرةً، ليعوق أو يؤخر تطبيق القوانين أو الأنظمة وجباية الرسوم أو الضرائب أو تنفيذ قرار قضائي أو مذكرة قضائية، أو أي أمر صادر عن السلطة ذات الصلاحية، يعاقب بالحبس مدَّة ثلاثة أشهر إلى سنتين. إذا لم يكن الشخص الذي استعمل سلطته أو نفوذه موظفاً عاماً فلا يجاوز العقوبة السنة".

إفشاء سرية الاستقصاءات التي تقوم بها الهيئة	1) الحبس حتى سنتين. 2) الغرامة وتتراوح بين 25-75 ضعفا الحد الأدنى الرسمي للأجور. أو إحدى هاتين العقوبتين.
تسريب المعلومات من العضو / الموظف خلال عمله في الهيئة	1) الحبس حتى ثلاث سنوات. 2) غرامة تتراوح بين 40 – 110 الحد الأدنى الرسمي للأجور. أو إحدى هاتين العقوبتين.[1]

النبذة الثانية: صلاحية الرصد والتقييم

يُعد الرصد جزءاً من نظام الإدارة القائمة على النتائج، حيث تستند الإدارة على نتائج محددة وقابلة للقياس، ويرتكز على معرفة النتائج والتأثير. وحيث أنه من صلاحيات الهيئة العمل على رصد وتقييم الأمور التالية:-

١- حالات الفساد والعمل على توثيقها ومتابعتها بجميع الوسائل المُتاحة لوضع حدٍ للإفلات من العقاب.

٢- تقييم القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية والمذكرات والتعاميم كافةً، على ضوء معايير مكافحة الفساد والوقاية منه.

٣- رصد التقدُّم المحرز في تنفيذ التشريعات والمراسيم والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.

٤- تقييم مخاطر الفساد في القطاع العام وفق المنهجيات العلمية وتوفير الاقتراحات، والتوصيات اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه. [34]

يمكن النَّظر إلى هذه الصلاحية على أنها منهجٌ قائم على أدلَّة ومبادئ، ويستخدم لتحقيق الهدف وتتبع بلوغه، ومعرفة مدى فعالية وتأثير واستدامة موضوع مكافحة الفساد والوقاية منه.

النبذة الثالثة: صلاحية إبداء الرأي

غالباً ما يقوم إبداء الرأي على أُسُسٍ تتضمَّن الاجتهاد والقياس في مسألةٍ ما، أمَّا بالنسبة للهيئة فإنها تقوم بإبداء رأيها عبر كتابة تقارير معينة، في أوقاتٍ مُحدَّدة، ولها أهداف من شأن الهيئة العمل على التحقُّق منها.

إصدار تقارير سنوية	تقوم الهيئة بإصدار هذه التقارير التي تتعلّق بما يلي: 1- نشاط الهيئة. 2- معلومات حول آلية عملها: تكاليف الأهداف، القواعد، الإجراءات، الصعوبات التي اعترضت عمل الهيئة. 3- حالات الفساد المدّعاة. 4- السياسات العامة المُعتمدة. 5- مشاريعها التي نفذت وتلك التي لم تُنفذ، مع أسباب ذلك. 6- الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير عملها. يرفع التقرير إلى الجهات المعنية، وينشر في الجريدة الرسمية وفي الموقع الالكتروني للهيئة، وهذه الجهات هي التالية: 1) رئاسة الجمهورية 2) رئاسة مجلس النواب 3) رئاسة مجلس الوزراء 4) الوزراء.[1]
إصدار تقارير خاصة	تقوم الهيئة بإصدار تقارير خاصةً عن وضع الفساد في لبنان، وكلفته وأسبابه، والتقدُّم المحرز في مكافحته والوقاية منه، والتوصيات الكفيلة بتعزيز هذه الجهود. أنواع التقارير التي تصدرها: 1) تقرير أول شامل، يُقدَّم في نهاية العام الأول لولاية الهيئة. 2) تقارير دورية، تُقدَّم كل ستة أشهر. ترفع التقارير إلى مقام كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب والوزراء. ترسل نسخة من هذه التقارير إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس شورى الدولة، ورئيس ديوان المحاسبة. تنشر هذه التقارير في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة. تعمل الهيئة على تقديم المشورة في معرض وضع التقارير الموجّهة على الدولة اللبنانية، وذلك بموجب اتفاقيات دولية أو إقليمية، وتقوم أيضاً باقتراح التوصيات بشأنها. تقوم الهيئة بمسح الإدارات المعنية على تقديم التقارير الموجهة في الأوقات المحدّدة لها وضمن الأصول القانونية.[2]
لذلك تكون صلاحية إبداء الرأي صلاحية موجهة على المضي قدماً نحو مكافحة الفساد، أهمها على سبيل تقديم المشورة واقتراح التوصيات، وبمراعاة المبادئ والأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية.	

النبذة الرابعة: الصلاحية الاستشارية

تعني هذه الصلاحية تقديم المشورة، وفي اللغة هي "الاستشارة أي طلب المَشورة واستَشَارَهُ أي طَلَبَ منهُ المَشورة".[35] ولا يختلف التعريف الاصطلاحي عن اللُّغوي.

تقوم الهيئة بتقديم المشورة في الأمور التالية:-

١- إبداء الرأي عفواً أو بناءً لطلب في جميع التشريعات والمراسيم والقرارات، ومشاريعها والسياسات المتبعة فيما يتعلَّق بمكافحة الفساد والوقاية منه.

[34] يراجع: المادة 23 من القانون 2020/175.

[35] ابن منظور، (1414ه). ت: 711ه. "لسان العرب". (بيروت – لبنان: دار صادر، ط3، ج7، ص 253.)

٢- اقتراح نصوص أنظمة الأخلاقيات وقواعد السلوك المناقبية الواجب توافرها لدى الموظفين، ومتابعة اقراراها وحُسن تنفيذها والترويج لها.

٣- تُعد استشارة الهيئة وجوبية في وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه. [36]

النبذة الخامسة: صلاحية نشر الثقافة

للثقافة دورٌ بالغ في تحديد المعالم، حيث تمنح الفرد سِمَات مُتعدِّدة منها القوَّة والهيبة والمجد، وتعمل على بِناء الحَضارة والتقدُّم العِلمي والرُّقي نحو الأفكار. أمَّا بالنسبة لصلاحية الهيئة في نشر الثقافة فتتمحور في الأمور التالية:-

١- وضع الدراسات والأبحاث، إصدار التقارير والنشرات والمطبوعات المُتخصِّصة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

٢- العمل على توعية الرأي العام حول أسباب الفساد وجميع نتائجه، من خلال وضع برامج تعمل على التثقيف والتروِّيج من أجل النَّزاهة، خاصةً في المؤسَّسات التربوية والجامعية والإعلامية والهيئات المُجتمعية.

٣- الحثَّ على تضمين المناهج التربوية مواداً نظريَّة وتطبيقية في مجال مكافحة الفساد، وتطوير المواد والوسائل المُرتبطة بها، من خلال التعاون مع الوزارات والمؤسَّسات التعليمية.

٤- تنظيم المؤتمرات والندوات التدريبية لمُختلف الهيئات الرَّسمية والخاصَّة عن المواضيع الدَّاخلة في اختصاصها. [37]

*** المعوقات التي تحول دون إنجاز الهيئة أعمالها**

على الرُّغم من صدور القانون منذ العام 2020م إلَّا أنَّ الهيئة استغرقت وقتاً طويلاً حتى تمَّ انشاؤها، فقد تبيَّن أنَّ صدور هذا القانون هو للتأكيد على امتثال لبنان لشروط الإصلاح والشفافيَّة المفروضة من المجتمع الدولي، حيث تبيَّن أنه محاولةً من الدَّولة اللبنانية للدخول في برنامج صندوق النقد الدولي، في سبيل الحصول على حُزمةٍ من القُروض.

لم يكن إنشاء الهيئة إجراءً إضافياً ومنفصلاً عن سائر القوانين المُتعلِّقة بالشفافيَّة ومكافحة الفساد، إنما مثَّل ركناً أساسياً لا يمكن تطبيق جميع هذه القوانين بدونه. وهذه الهيئة لم يتم إقرار قانونها إلَّا تحت الضَّغط الدولي. حيث أن تشكيلها اصطدم بتعطيل عملها بعد إقرار قانون إنشائها، وذلك لمنع تنفيذ منظومة القوانين الإصلاحية، وهذا ما تبيَّن من وقت إقرار القانون حتَّى اليوم.

بالنسبة لتشكيل الهيئة، نصَّ القانون على ترشيح أعضاء الهيئة بعد ثلاثة أشهر كحدٍ أقصى من تاريخ نشر القانون، وأن يتم التصويت على اختيارهم في مجلس الوزراء بعد شهرٍ واحد من التَّرشيح. ووفقاً لذلك كان من المفترض تطبيق أحكام المادة (6) من هذا القانون، ورُغم المُهل المنصوص عنها قانوناً، إلَّا أنَّ التشكيل تأخر ليس فقط لشهورٍ عدَّة، إنما لسنوات. واستتبع تعطل التشكيل توقُّف تنفيذ المنظومة القانونية الإصلاحية المنصوص عنها في استراتيجية مكافحة الفساد، حيث كان يفترض بالحكومة أن تُحرِّك وزراءها للقيام بمهامهم لهذه الناحية.

ومن جهةٍ أخرى، بعد أن تأكدت القوى السياسية من صعوبة حصولها على دعم المجتمع الدولي، حينها عمدت إلى التخلُّص من عبء تشكيل الهيئة. وأبقت على هذا الأمر كما هو لحين القيام بالمساومة مجدداً على الإصلاحات

[36] يراجع: المادة 25 من القانون 2020/175.

[37] يراجع: المادة 26 من القانون 2020/175.

المنتظرة. وهذا ما بيَّن أن القوانين الإصلاحية في لبنان، كانت وليدة رغبات دولية وليست نابعة من إرادة داخلية إصلاحية، وأنها كانت مرهونة بمفاوضات لأهدافٍ خاصَّة وليس في سبيل تعزيز الثقافة والقضاء على الفساد، من خلال الإصلاحات الإدارية وتلك الشاملة للموضوع نفسه.

أمَّا المشكلة الأخرى أو المعوِّق الثاني لتطبيق هذا القانون، فقد برزت في حصرية اختيار المرشحين المتقاعدين من القضاء فقط لعضوية الهيئة بل ورئاستها، حيث أن العضو الأعلى درجةً هو من يترأسها.

أمَّا بالنسبة لمركز الهيئة فهو في مبنى وزارة الثقافة السابق، ويعمل فيه ثلاثة موظفين بالإعارة من فائض الإدارات. [38]

استغرق تشكيل الهيئة الكثير من الوقت، وتم تحديد أعضائها الستة لضمان إعمال الاستقلالية، حيث تضُّم في عضويتها قاضيان يُعيَّنان بمنصب الشرف، وينتخبان من كل قضاة لبنان بشكلٍ مُستقل عن السُلطة التنفيذية، وحيث أن انتخاباتها قد تأجلت عدَّة مرات بسبب كورونا، وغيرها من الأسباب، وبعد الدَّعوة الثالثة جرت الانتخابات، ثم انكب الأعضاء على إعداد النظام الداخلي، حيث تم إنجازه والتوقيع عليه، وتم ايداعه في مجلس شورى الدولة. وذلك وفقاً لأحكام المادة 9 من القانون 2020/175. [39]

ارتأى المجلس ضرورة أخذ رأي مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية قبل التوقيع عليه، نظراً للاستقلالية التي يجب أن يتمتَّع بها نظامها المالي. أمَّا أهمية الموافقة من مجلس

---

[38] جلاد، باتريسيا. (2022). "*مجلس شورى الدولة "يؤخر" إقرار النظام الداخلي 3 موظفين فقط في هيئة مكافحة الفساد*". نداء الوطن، تاريخ الدخول: 2023/6/18. على الرابط التالي:
https://www.nidaalwatan.com/article/132186-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%A4%D8%AE%D8%B1-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A3-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

[39] يراجع نص المادة: "تضع الهيئة العامة نظاماً داخلياً يتضمن القواعد والأصول التفصيلية التي ترعى تنظيمها وسير العمل لديها وإدارتها المالية، بما فيها صلاحيات كلٍ من الرئيس ونائب الرئيس وغيرها من الوظائف في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور مرسوم تعيين أعضاء الهيئة بموجب قرار تنظيمي يصدر عن الهيئة بغالبية ثلثي الأعضاء الذين يحق لهم التصويت وبعد موافقة مجلس شورى الدولة".

الشورى على النظام الداخلي في التمكُّن من تشكيل جهاز الهيئة الإداري لنظام الموظفين، كما ارتأى رئيس الجمهورية في المُلاحظات الَّتي أبداها. بعدها تم تشكيل الجهاز الإداري المُستقل من أعضاء الهيئة، وضمَّ بين 50 و80 شخصاً نظراً لكثرة المهام والصلاحيات الموكلة إليها، عبر تنظيم مباراة من مجلس الخدمة المدنية، باعتبار أنَّ موظفي الفئة الأولى يعتمد في توظيفهم على أساس التوزيع الطائفي، مع العِلم أنه من العاملين في الهيئة، ويجب أن يكون من الأفراد المُتفرغين بالكامل للقيام بعملهم.

وحتَّى يتم التوقيع على النظام الداخلي من مجلس شورى الدولة، حول إمكانية تأمين موظفين إضافيين من فائض الإدارات العامة، قال القاضي كلود كرم " إذا تمَّ توفير 10 أو 15 موظفاً من فائض الإدارات العامة، إضافةً إلى الثلاثة الموجودين حالياً، يمكننا القيام بعملنا".[40]

*** أهم إنجازات الهيئة**

أمَّا آخر أعمالها، أنجزت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالشركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعمٍ من الاتحاد الأوروبي، وحكومة مملكة الدنمارك، ووكالة التعاون الدولي الكورية "KOICA" خطة عملها السنوية 2023 – 2024. وأطلقت الخطة خلال ورشة عمل استراتيجية بعنوان "تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: الاحتياجات والتحديات والفرص"، وحيث أنها تركزت على إيجاد سُبل تعزيز عمل الهيئة، خاصةً في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية في لبنان، التي بدورها أدَّت إلى زيادة الضغوط على المؤسَّسات العامَّة للقيام بأدوارها بشكلٍ فعَّال، بما في ذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وكانت أبرز أهداف هذه الورشة العمل على إنشاء منصة مشتركة للتنسيق بين الهيئة والشركاء، وتعزيز قُدرتها على القيام بدورها وفقاً للقوانين المرعية الإجراء، والتزاماً من لبنان دولياً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وجرى خلال الورشة مناقشة خطة العمل السنوية للهيئة التي تهدف إلى دعم وتطوير قدرات الهيئة. ويجب أن تتظافر الجهود، وأن يتم توفير الدعم المطلوب لتفعيل دور الهيئة، وتم تقديم الشكر للمنظمات على دعمها لإعادة تأهيل وتجهيز مقرَّ الهيئة وتصميم موقعها الإلكتروني. ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ خطة العمل المذكورة توفِّر خارطة طريق مشتركة، وتُشكِّل منصةً وطنية قائمة على الأدلة، ويمكن من خلالها تفعيل التنسيق وبناء الشراكات بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والشركاء الدوليين، وهذا الأمر من شأنه أن يضمن استثمار الموارد بطريقةٍ متكاملة ومدروسة. وهدفت كل هذه المبادرة إلى مكافحة الفساد وتعزيز الوقاية منه. من خلال تأسيس ودعم الإشراف على الاستراتيجية الوطنية

[40]جلاد، باتريسيا. (2022). المرجع أعلاه.

لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرات الهيئة، إضافةً إلى دمج آليات إدارة مخاطر الفساد في القطاعات الحيويّة. [41]

*** خاتمة**

على الرُّغم من أن موضع الفساد قديم العهد في لبنان، إلَّا أنَّ الجهود التشريعية التي بذلت لمكافحته، قد جرت مؤخراً بمعنى أنها حديثة العهد، و لم تكن وليدة العمل على إنجاز إصلاحاتٍ جوهرية داخلية في القطاع العام، إلا أنها خرجت للعلن بأنها جاءت بشكل منظومةٍ قانونية، تعمل على اعتماد إصلاحات أمام الجهات الدولية، في سبيل الحصول على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي.

وحيث أن ذلك الأمر قد ثبت بسبب التأخر في تطبيق قواعد القانون من جهة، والتأخر في إنجاز المتوجب قانوناً لناحية تشكيل الهيئة، فالعقبات التي كانت تحول دون تشكيلها كانت متنوعة، وصولاً إلى عقبة إبداء الرأي من مجلس شورى الدولة حول نظامها الداخلي.

والمؤسف أنَّ الهيئة كانت مؤلفة فقط من (3) موظفين، وهؤلاء الثلاثة مسؤولين عن كل نشاطات الهيئة، ومهامها وصلاحياتها المنصوص عليها في القانون 2020/175.

فضلاً عن المهام الموكلة للهيئة في القانون رقم 2020/189، ممَّا يدلُّ على صعوبة القيام بالمهام المُلقاة على عاتقها، ولطالما كانت طوال هذه السنوات الثلاث منذ صدور القانون حتَّى اليوم، تصطدم بعقبات متتالية، دون الوعي بأهميتها وخطورة عملها وجديَّته. ودون إدراك المبادئ السامية التي من شأنها العمل على تحقيقها، من خلال تفعيل المساءلة والمحاسبة، وصولاً إلى مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن موضوع تمكين الهيئة من مباشرة عملها، يعكس خطوات إيجابية على المجتمع، ومن شأنه التأثير على الاقتصاد والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي. كما أنَّه يتوجَّب دعمها بُغية إحداث تغيير ثقافي، لأنَّ القضاء على الفساد يُعد مسؤوليةً مشتركة، ينبغي أن يتشارك جميع الُّلبنانيين في العمل على دعمها وتفعيلها.

*** أهم التوصيات**

١- وضع تقارير سنوية بالنسبة للمُشكلات التي تواجهها الهيئة، ووضع الحُلول المناسبة في سبيل إدخال أحكام وقواعد تشريعية. العمل على تنفيذ القواعد القانونية الموجودة، دون

---

[41] موقع صوت لبنان. (2023/04/20). *الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تنجز خطة عملها السنوية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. تاريخ الزيارة: 2023/9/25. تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://www.vdl.me/news/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%B2-%D8%AE%D8%B7 /

الرُّضوخ إلى الضُغوطات السياسية أو محاباة طرفٍ على آخر، وتوفير حماية قانونية فعلية وحقيقية لكاشفي الفساد من الدَّولة.

٢- تفعيل الجانب الأخلاقي أولاً قبل الجانب الإجرائي لناحية توقف العبث مع الجهات الدولية المانحة، وذلك وصولاً إلى تفعيل الخطوات الصارمة في مكافحة الفساد. الإسراع في تشكيل أفراد الهيئة والمباشرة بأعمالها المحددة قانوناً، دون وضع العثرات التي تحول دون التشكيل لأسباب أهمها التعطيل السياسي. العمل على تحسين صورة لبنان القابع بالفساد من خلال اتخاذ السبل اللازمة التي من شأنها تفعيل المساءلة والمحاسبة لكافة المعنيين المخالفين لأحكام القانون.

*** المراجع**

ابن منظور، (1414ه). ت: 711ه. "لسان العرب". (بيروت – لبنان: دار صادر، ط3، ج7).

خير الله، داوود. (2006). "الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها". (بيروت – لبنان: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط2).

عمر، أحمد مختار. (2008). ت: 1424ه. "معجم اللغة العربية المعاصرة". (بيروت – لبنان: دار الكتب، ط1، ج3).

غنيم، سامي محمد. (2018). "جرائم الفساد في التشريع الجنائي". دراسة مقارنة. (مصر: المصرية للنشر والتوزيع، ط1.)

الفيومي، أحمد محمد. ت: 770ه. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (بيروت – لبنان: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ج2).

قلعجي، محمد رواس وقنيبي. (1988). "معجم لغة الفقهاء". (بيروت – لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2).

قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح والإثراء غير المشروع رقم 2020/189.

قانون العقوبات

قانون حماية كاشفي الفساد رقم 2018/83.

قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 2020/175.

الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ الدخول: 2023/6/15، تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://www.undp.org/ar/arab-states

الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *مؤشرات مكافحة الفساد*، على الرابط التالي:

https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/mwshrat-mkafht-alfsad

موقع صوت لبنان. (2023/04/20). *الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تنجز خطة عملها السنوية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. تاريخ الدخول: 2023/9/25. على الرابط التالي:

https://www.vdl.me/news/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-

%D9%84%D9%85%D9%83%
D8%A7%D9%81%D8%AD%
D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%81%
D8%B3%D8%A7%D8%AF-
%D8%AA%D9%86%D8%AC
%D8%B2-
%D8%AE%D8%B7/

ياسين، بلال. (2023). "*مؤشر مدركات الفساد 2022: الجهود التشريعية غير كافية لتحسين مرتبة لبنان*"، مهارات نيوز تاريخ الزيارة: 2023/6/15. تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://maharat-news.com/national_anti_corruption_committee_2022